



تونس، في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠

- السيدات والسادة:
- رؤساء الجامعات
- المديرون العامون للمؤسسات العمومية للبحث العلمي
- عمداء ومديرو مؤسسات التعليم العالي والبحث

الموضوع: حول إبرام عقود بحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في إطار هياكل ومشاريع وبرامج البحث العلمي.

المراجع:

- القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نفحته أو تمتمه وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 31 سبتمبر 2011.
- القانون التوجيبي عدد 6 لسنة 1996 المؤرخ في 31 جانفي 1996 والمتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا وعلى جميع النصوص التي نفحته أو تمتمه وخاصة القانون عدد 73 لسنة 2006 المؤرخ في 9 نوفمبر 2006.
- القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالتعليم العالي وعلى جميع النصوص التي نفحته وخاصة القانون عدد 38 لسنة 2017 المؤرخ في 2 ماي 2017.
- الأمر عدد 938 لسنة 1997 المؤرخ في 19 ماي 1997 المتعلق بضبط التنظيم العلمي والإداري والمالي للمؤسسات العمومية للبحث العلمي وطرق سيرها.
- الأمر عدد 942 لسنة 1997 المؤرخ في 19 ماي 1997 المتعلق بالعقود المبرمة مع أعوان البحث.
- الأمر عدد 1417 لسنة 2007 المؤرخ في 18 جوان 2007 المتعلق بإحداث مدارس دكتوراه،

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الفترة بنجاحه القيود

- الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 04 أوت 2008 المتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وقواعد سيرها كما تم تنقيحه بالأمر عدد 683 لسنة 2011 المؤرخ في 09 جوان 2011،
- الأمر عدد 2876 لسنة 2008 المؤرخ في 11 أوت 2008 المتعلق بتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا كما تم تنقيحه بالأمر عدد 615 لسنة 2010 المؤرخ في 05 أفريل 2010،
- الأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرخ في 21 نوفمبر 2008 المتعلق بضبط شروط تحويل صبغة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية،
- الأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 المتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها،
- قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا المؤرخ في 13 نوفمبر 2007 المتعلق بتنظيم مدارس الدكتوراه وضبط تركيبة الهيئات العلمية والبيداغوجية التابعة لها وكذلك طرق سيرها،
- المنشور عدد 45 المؤرخ في 19 أوت 2016 والمتعلق بإجراءات إبرام عقود إسداء خدمات البحث مع أعضاء المساندة في إطار برامج البحث العلمي،
- الأمر الرئاسي عدد 84 لسنة 2020 المؤرخ في 2 سبتمبر 2020 والمتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها.

المرفقات:

- ملحق عدد 1: استمارة ترشح لإبرام عقد بحث.
- ملحق عدد 2: طلب إبرام عقد بحث.
- ملحق عدد 3: قائمة في الوثائق المكونة لملف عقد بحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه.
- ملحق عدد 4: نموذج عقد بحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في إطار هيكل البحث العلمي.
- ملحق عدد 5: نموذج عقد بحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في إطار انجاز مشاريع أو برامج البحث العلمي.
- ملحق عدد 6: التزام.
- ملحق عدد 7: نموذج جدول لبيان الاعتمادات المرصودة لتأجير المتعاقددين في إطار هيكل أو مشروع أو برنامج بحث علمي.
- ملحق عدد 8: نموذج لقرر فسخ عقد بحث.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

ألفية بنجاح وذلة الصالحة



في إطار تكريس خياراتها الإستراتيجي الرامي إلى تحقيق التميز العلمي والنهوض بإسهامات قطاع البحث العلمي في تحقيق التنمية، تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على استقطاب الباحثين الشبان الحاصلين على شهادة الدكتوراه لمواصلة نشاطهم البحثي والاستفادة من مهاراتهم العلمية في إطار هيأكل البحث أو في إطار تنفيذ مشاريع وبرامج البحث العلمي اعتباراً لدورهم المحوري في الإنتاج العلمي وسعياً إلى توجههم نحو المهن الجديدة المرتبطة بالبحث.

ويضبط هذا المنشور الإطار العام "عقود البحث" المبرمة لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في إطار هيأكل ومشاريع وبرامج البحث العلمي، وشروطها وطرق إبرامها وتنفيذها.

1- الإطار العام لإبرام عقود البحث مع الحاصلين على شهادة الدكتوراه

يمكن إبرام عقود بحث لفائدة الحاصلين على شهادة الدكتوراه لتأمين أنشطة البحث العلمي في إطار:

- هيأكل البحث: مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث....
- هيأكل دعم البحث: مدارس الدكتوراه....
- مشاريع وبرامج البحث: المشاريع والبرامج الوطنية ومشاريع التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف،
- برامج وأليات تثمين نتائج البحث: برنامج تثمين نتائج البحث وبرنامج تثمين مشاريع البحث التعاونية لدعم الابتكار بالأقطاب التكنولوجية وبرنامج ما قبل الانطلاق والإفراغ العلمي...

ويخصّع إبرام هذه العقود إلى المبادئ العامة التالية:

- الحاجة لإبرام هذه العقود والعمل على ضمان شرط جدوى التعاقد،
- ضرورة ملاءمة الاختصاص والمهارات العلمية للمتعاقدين مع الأنشطة والمهام المزمع تكليفهم بها،
- اعتماد الشفافية في انتقاء المرشحين واحترام مبدأ تكافؤ الفرص بينهم،
عقود البحث هي عقود ذات مدة زمنية محدودة وهي قابلة للتجديد وغير قابلة للتسوية.

2 - إجراءات التعاقد

يتم تنظيم إجراءات إبرام عقود البحث طبقاً لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص بين المرشحين.

وبناءً على ذلك يتعين الالتزام بالتدابير التالية سواء تعلق الأمر باختيار مباشر أو بطلب ترشحات أو بتجديد العقد.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
الفنان بنجاح العصري

أ- الحالة الأولى: الاختيار المباشر

يتم اختيار التعاقد بصورة مباشرة وصريحة ضمن اتفاقية مشروع أو برنامج البحث أو إذا تم التنصيص عليه كعضو في فريق البحث في الوثيقة التي تتضمن مقترن مشروع أو برنامج البحث (استمارة المشروع أو البرنامج، ...) وتتم حالة ملفه عن طريق التسلسل الاداري إلى المصالح المختصة بالوزارة مرفقاً بالوثائق المنصوص عليها بالملحق عدد 3. ويعرض الملف على أنظار لجنة عقود البحث للدرس وفي صورة الموافقة يحال العقد للمصادقة.

ويتعين أن يبقى التعاقد وفق هذه الحالة استثنائياً وممراً وخاصعاً للمبادئ العامة الواجب احترامها عند التعاقد.

ب- الحالة الثانية: طلب الترشحات

يتم تنظيم المنافسة لاختيار المرشحين على أساس معايير موضوعية يتم ضبطها مسبقاً وبإتباع إجراءات واضحة تضمن نجاعة الإعلان عن المنافسة وذلك بـ:

- عدم التمييز بين المرشحين،
- اعتماد إجراءات واضحة ومفصلة خلال كافة مراحل إبرام العقد،
- إعلام المشاركين في آجال معقولة.

* تقديم طلب التعاقد:

يتولى رؤساء هيئات البحث أو المسؤولون عن مشاريع أو برامج البحث والراغبون في ابرام عقود مع الحاصلين على شهادة دكتوراه تقديم مطالهم في الغرض باسم رئيس المؤسسة المعنية قبل 3 أشهر على الأقل من بداية المدة التعاقدية طبقاً للملحق عدد 2.

ويتولى رئيس المؤسسة في أجل أسبوعين على أقصى من تاريخ تلقيه للمطالب الإعلان عن الخطة أو الخطط المطلوبة بواسطة بلاغ ينشر على أوسع نطاق ممكن بالمؤسسة مع إدراجه بموقعها الإلكتروني وبالموقع www.theses.rnu.tn/jd بالإضافة إلى اعتماد كل الوسائل المتاحة الأخرى (موقع الوزارة ، الصحافة، وسائل التواصل الاجتماعي، مكاتب التشغيل ...)

ويتم التنصيص صلب هذا البلاغ على ما يلي:

- الإعلان عن فتح باب الترشح لإبرام "عقد بحث" لمدة زمنية محددة،
- تحديد الهيكل أو مشروع أو برنامج البحث المعنى،
- ضبط وتفصيل المهام المزمع القيام بها،
- تحديد المدة التعاقدية،
- بيان الاختصاص والمؤهلات المطلوبة،
- الوثائق المطلوبة لتكوين ملف الترشح،
- إجراءات إيداع مطالب الترشح وأجالها.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الفنان بن جعفر الصديق



وتغلق قائمة الترشحات بعد أسبوعين على أقل تقدير من تاريخ الإعلان عن الخطة أو الخطط المطلوبة ويجب ألا يقل عدد المرشحين عن 3 لكل خطة وفي صورة التعذر يتعين تبرير ذلك.

*تقييم الترشحات:

يتم تكوين لجنة من قبل رئيس المؤسسة لفرز وتقدير الترشحات تتركب من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- رئيس المؤسسة، رئيس،
- رئيس الهيكل أو المسؤول عن مشروع أو برنامج البحث المعنى، عضو،
- الكاتب العام للمؤسسة أو من ينوبه، مقرر.

ويتمكن لرئيس اللجنة دعوة كل شخص يرى فائدة في حضوره اجتماع اللجنة. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها في أجل أسبوعين على أقصى تقدير من تاريخ غلق قائمة الترشحات لدراسة ملفات المرشحين وضبط قائمة المقبولين منهم.

وتعتمد اللجنة في تقييم الملفات المقدمة على مقاييس موضوعية يتم ضبطها مسبقا وفهم أساسا:

- مدى ملاءمة المؤهلات العلمية للمرشح للنشاط البحثي المزعزع إنجازه، ويعتبر عدم الملاءمة معياراً اقصائياً.
 - الشهادات العلمية المتحصل عليها،
 - توفر المؤهلات الخصوصية المطلوبة عند الاقتضاء: اتقان لغة، التمكن من برامج اعلامية ...
 - الخبرة ذات العلاقة بالمهام والأنشطة المزعزع إنجازها (التجربة المهنية، التكوين، التريصات، المشاركة في الملتقيات، المنشورات...)
 - الأقدمية في التخرج ومعدلات النجاح خلال سنوات الدراسة،
- ويمكن للجنة أن تقوم في إطار تقييمها للمرشحين بإجراء محادثة أو امتحان كتابي. وتضبط اللجنة عددا من النقاط لكل مقياس ويتم على أساس ذلك ترتيب المرشحين ترتيبا تفضليا حسب مجموع النقاط المتحصل عليها والتصرح باسم المرشح أو المرشحين المقبولين منهم.

وتدون أشغال اللجنة في محضر جلسة مضى من طرف جميع الحضور. ويتولى رئيس المؤسسة، إبرام عقد أو عقود بحث مع المتحصل أو المتحصلين على المراتب الأولى بعد إعلامهم رسميا بقبول ترشحهم ويحيل هذه العقود عن طريق التسلسل الإداري مرفقة بمحضر جلسة اللجنة وبكافة الوثائق المكونة لملف التعاقد المبينة بالملحق عدد 3 إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قصد المصادقة.

جـ-الحالة الثالثة: تجديد العقود

يكون تجديد هذه العقود سنويا ويخضع إلى الشروط التالية:

*بالنسبة للعقود المبرمة في إطار هيأكل البحث:

- تقرير إيجابي من رئيس الهيكل،
- توفراعتماداتالضورية.



ولا يمكن تجديد العقد أكثر من مرتين بنفس هيكل البحث.

* بالنسبة للعقود المبرمة في إطار مشاريع وبرامج البحث العلمي:

- تقرير إيجابي من المسؤول عن المشروع أو برنامج البحث.

ويتم التجديد سنويا في حدود مدة المشروع أو برنامج البحث.

ويتعين إرسال ملفات عقود التجديد كاملة ومستوفية لكافة الإمضاءات إلى المصالح المختصة بالوزارة قبل شهرين على الأقل من دخولها حيز التنفيذ.

3 - التأجير والتغطية الاجتماعية

يحمل التأجير الخام للمتعاقد على الاعتمادات المخصصة لهيكل أو مشروع أو برنامج البحث، ويتم ضبطه بصفة جزافية على أن لا يقل الأجر الأدنى الخام عن 1300 دينارا شهريا.

ويكون التأجير الخام ثابتًا وغير قابل للمراجعة خلال تنفيذ العقد، غير أنه يمكن المطالبة بمراجعةه عند تجديد العقد.

ويقع خلاص هذا الأجر الخام شهريا بناء على شهادة كتابية يدلي بها المسؤول عن الهيكل أو المشروع أو البرنامج تبين أن المعنى بالأمر قد أنجز الأعمال الموكولة له بصفة مقبولة.

يخصم من الأجر الشهري الخام طبقاً للتشريع الجاري به العمل:

- المساهمات المحمولة على المتعاقد بعنوان التغطية الاجتماعية ورأس المال عند الوفاة،
- الضريبة على الدخل.

وتتولى مصالح المالية بالمؤسسة المعنية بالخلاص القيام بالاقتطاعات والحجوزات المحمولة على المتعاقدين طبقاً للترتيب الجاري بها العمل.

4 - المصادقة على مشاريع عقود البحث المقترحة من طرف اللجنة المختصة
تعقد اللجنة المكلفة بالنظر في عقود البحث المحدثة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعاتها بصفة دورية بمعدل اجتماع كل شهر، ويمكنها أن تعقد جلسات استثنائية عند الضرورة.

وتنتظر اللجنة في ملفات العقود الواردة عليها وتتولى في إطار أشغالها التثبت خاصة من الحاجة للتعاقد والجدوى منه ومدى ملاءمة المؤهلات العلمية للمتعاقدين للأنشطة المزعوم تكليفهم بها بالإضافة إلى مدى احترام جميع إجراءات التعاقد الواردة بهذا المنشور وبالنصوص التنظيمية الأخرى ذات العلاقة.

كما تتولى اللجنة التثبت من استيفاء عقود التجديد للشروط المنصوص عليها بهذا المنشور.

وتحيل اللجنة عقود البحث المقترحة لمصادقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي أو من ينوبه وتصبح، بناء على ذلك، نافذة المفعول.

ولا يمكن للمتعاقدين في كل الأحوال مباشرة مهامهم دون الحصول على عقد مصادق عليه من قبل الوزارة.

وحرصاً على التسريع في إجراءات المصادقة على هذه العقود وعملاً على تلافي طول إجراءات امضائهما أو عرضها للمصادقة على سبيل التسوية، فإنه يتعين:

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الفنان بنجحودة الصديقي

- إرسال ملفات مشاريع العقود كاملة ومستوفية لكافة الإمضاءات إلى المصالح المختصة بالوزارة قبل شهر على الأقل من دخولها حيز التنفيذ وذلك حتى تستوفي إجراءات المصادقة عليها في الآجال،
- اعتماد أحد أنموذجي العقددين الملحقين بالمنشور بحسب إطار العقد مع الحرص على تضمين كافة البيانات الضرورية مرقونة صلب مشروع العقد،
- إرفاق مشاريع العقود بكافة الوثائق الضرورية وفقاً للملحق المرفقة.

يدخل هذا المنشور حيز التطبيق بدأة من تاريخ إمضاءه وتلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لمقتضياته فيما يتعلق بعقود البحث المبرمة مع الحاصلين على شهادة الدكتوراه وخاصة المنصور عدد 45 المؤرخ في 19 أوت 2016 والمتعلق بإجراءات إبرام عقود إسداء خدمات البحث مع أعوان المساندة في إطار برامج البحث العلمي، ويدعى السيدات والسادة رؤساء الجامعات والمديرون العامون للمؤسسات العمومية للبحث العلمي وعمداء ومديريو مؤسسات التعليم العالي والبحث ورؤساء المؤسسات المعنية الأخرى إلى نشر وعميم هذا المنشور على كافة المشرفين على هيئات ومشاريع وبرامج البحث وحثهم على ضرورة الالتزام بمقتضياته بكل عنابة ودقة.

وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي

